تباع في السوق السوداء وتذهب لجيوب متنفذين..

وثائق تكشف حجم فساد توزيع مادة الغاز المنزلي بتعز اليمنية

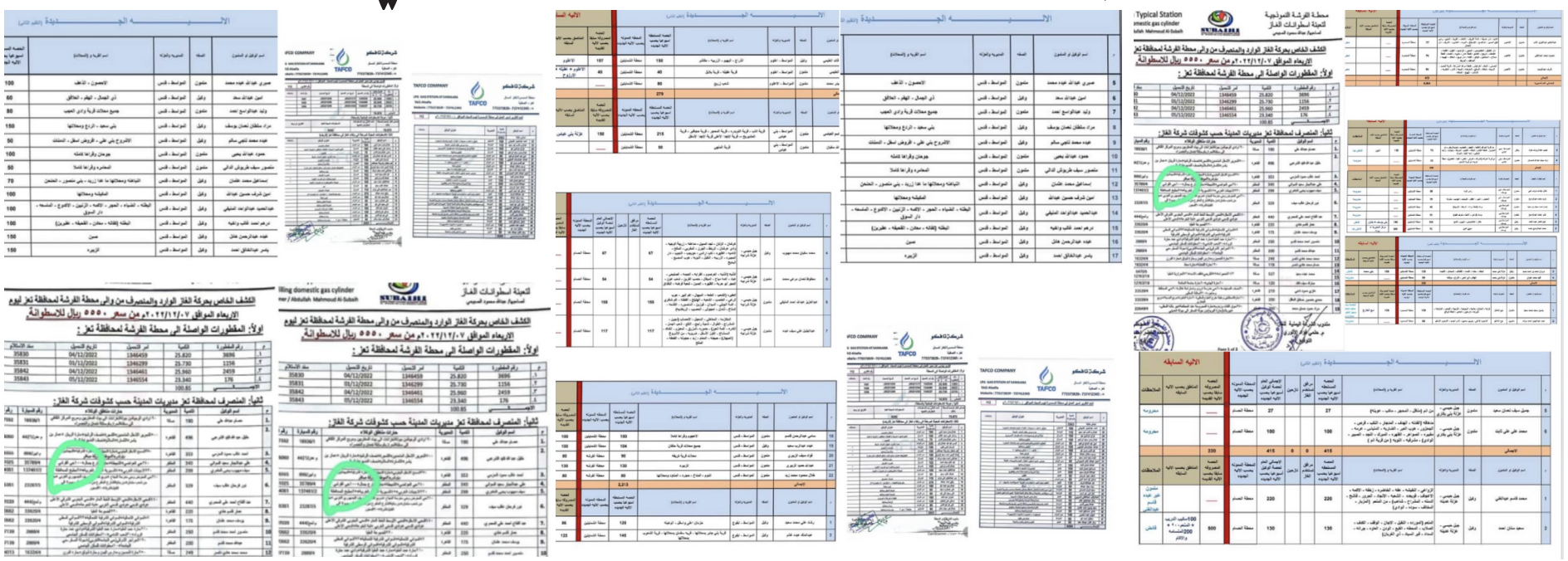

سرقة بإشراف السلطة المحلية.. غاز مسروق بقيمة 11 مليون في يوم واحد

مصادر: السلطة المحلية المسؤول الأول عن التلاعب وسرقة الغاز

من وراء حرمان الأسر المحتاجة لمادة الغاز؟

مواطنون يشكون من تسلم أسطوانة واحدة كل شهرين

«الأمناء» تقرير/ موسى المقري:

بات توفير مادة الغاز المنزلي همًا كبيراً لدى معظم سكان مدينة تعز اليمنية الواقعة تحت سيطرة جماعة الإخوان، مع غياب الجهات المسؤولة في الحد من التلاعب بمادة الغاز المنزلي الذي أدى إلى تقليل نسبته في المحطات الرسمية وتوفيره في الأسواق السوداء.

وسبق أن تظاهر بعض سكان تعز اليمنية في شارع جمال احتجاجًا على أزمة مادة الغاز المنزلي التي لم تجد السلطات حلا لها.

وتقول نجلاء علي، تعمل في إحدى مستشفيات تعز الخاصة، إنها تتسلم مقابل ذلك مبلغاً بسيطا تعيل به أسرتها المكونة من ثلاثة أيتام.

وتحدثت عن معاناتها المعيشة خصوصاً مع ارتفاع الأسعار وكذا ارتفاع أسعار الغاز المنزلي قائلة: "كنت أشتري الأسطوانة بالسعر الرسمي 3500 ريال أو بالسعر المرتفع 5000 ريال والآن أصبحت اشتريها بسعر 8000 ريال رسمياً أو بـ18000 ريال من السوق السوداء".

وتابعت: "هذا يؤثر على أوضاعي المعيشة بشكل كبير جداً.. أجد صعوبة شديدة في الحصول على أسطوانة واحدة كل شهر بسبب تقسيم المواطنين إلى مجموعات وكل مجموعة تستلم أسطوانة كل شهرين".

معاناة النازحين

سعيد ناجي البوق، نازح في ريف تعز، شكا من معاناته المستمرة جراء انعدام توفير مادة الغاز المنزلي في السوق السوداء واحتكاره لدى مندوبي الوكلاء في القرى.

وتحدث البوق: "مادة الغاز المنزلي بات هما ثقيلاً لدى معظم سكان تعز سواء في البادية أو الحضر، وخصوصاً النازحين الذين يعانون الكثير منهم من انهيار الظروف المعيشية الصعبة منذ اندلاع الحرب التي شنتها مليشيا الحوثي الإرهابية".

وأفاد البوق بأن: "هناك استغلالاً لاحتياجات المواطنين من قبل الوكلاء والعقال والمشرفين أو القائمين على مادة الغاز المنزلي بدون رقيب ولا حسيب من الجهات المعنية".

سرقة بإشراف السلطة المحلية

وبلغت قيمة الغاز المسروق من إحدى محطات تعبئة أسطوانات الغاز المنزلي في ريف تعز 11 مليون و500 ألف ريال خلال يوم واحد فقط.

وأظهرت بيانات التموين المتاحة خلال الأسبوع الجاري تلاعب محطات تعبئة أسطوانات الغاز المنزلي بنحو 40% من الكميات المعلن عن وصولها من صافر لتزويد المواطنين.

وطبقا لبيانات محطة السمسرة التي تمون مديريات صبر وأجزاء محدودة من أطراف مديريات أخرى (نشرها مكتب التجارة والصناعة) السبت فقد تبين أن الكميات الواصلة من صافر إلى المحطة 3 مقطورات بوزن 76 طنا و870 كيلو جرام جرى تفريغ كمية 5090 أسطوانة وتبقى منها نحو 1890 أسطوانة بقيمة 11 مليون و500 ألف ريال.

وقال مواطنون: «لا أحد يراقب محطات تعبئة أسطوانات الغاز ومكتب التجارة والصناعة ممنوع من الاقتراب منها لديها حصانة كافية لتعبث بتموينات الغاز كيفما تشاء".

لجنة المخزون تعيق عمل جهاز الرقابة

ومنعت لجنة المخزون التي كلفها المحافظ نبيل شمسان كافة الجهات الرقابية وأعاقت دور الجهاز المركزي للرقابة والجهاز المركزي للإحصاء ودور هيئة المواصفات والمقاييس في الرقابة على الميازين في المحطات وتشميعها بالشمع الأحمر عقب ضبطها ومعايرتها.

وقالت مصادر: «11 مليون ونصف مليون ريال إجمالي قيمه الغاز المتبقي لدى محطة السمسرة في يوم واحد فقط.. هكذا يتم في كل عمل محطة نرى كارثة سرقة واضحة للأسف بإشراف مندوبي الشركة العاملين في تلك المحطات".

المسؤول الأول

وأضافت المصادر: «لماذا ترفض محطات هوامير الغاز تبيان المخزون في خزاناتها فالغاز مال عام وثروة وأمانة وخدمة يجب ان تراقب من الجهات الرقابية".

وتابعت: «اسألوا لجنة المخزون او مكتب التجارة كم مرة جردت كميات الغاز في المحطات وكم مرة مكتب التجارة والصناعة اخذ ميازين للتحقق من اوزان تعبئة الأسطوانات.. محطات تعبئة أسطوانات الغاز منشأة استثمارية يجب ان تخضع للرقابة والاشراف فعملها خدمي ينحصر فقط في تفريغ غاز صافر للمواطن وليس التصرف به ببيعه لملاك طرمبات السوق السوداء".

واكملت: «خلال عام ونصف ونحن نتحدث عن سرقة عشرات المليارات من الغاز المرسل من صافر بتحويله الى السوق السوداء من قبل ملاك محطات التعبئة ولكن نسبة السرقة زادت مؤخرا والسلطة المحلية هي المسؤول الاول عما يحدث فمن اوقف خطة التموين المرسلة من صافر للتنفيذ في شهر يونيو الماضي فتح الباب على مصراعيه لملاك المحطات لزيادة نهب حصة تعز المرسلة من صافر والعبث بخدمة تموينية واستمرار ادارة السوق السوداء في محافظة بقيت على مدى عقود دكان لعبث اخطبوط الغاز المعروف وبليت بسلطة فاسدة ومسؤولين بلا اخلاق مسؤولية".

حرمان مئات الأسر

وتحدث علي محمد ان أهالي مدينة تعز القديمة نفذوا وقفة احتجاجية امس الأول امام مبنى السلطة المحلية تنديدا بما وصفوه "فساد في مكتب شركة الغاز تسبب بحرمان 180 اسرة من الغاز المنزلي".

وأضاف: «الاهالي رفعوا خلال الوقفة لافتات تطالب مكتب شركة الغاز بالعمل وفق معيار الكثافة السكانية وطالبوا السلطة المحلية بايقاف خطة التموين الجديدة التي نفذها مكتب الشركة وتسببت بحرمان 180 اسرة من الحصول على الغاز المنزلي ودفعتهم للتمون من السوق السوداء".

معاناة

وقال المحتجون ان: "موظفون فاسدون في مكتب شركة الغاز تسببوا بخفض حصة الحي بعد اعتمادها وفق معيار الكثافة السكانية عبر لجنة فنية وابقوا قائمة مكونه من 180 اسرة في كشوفات التموين بدون غاز في تعسف واضح يعيد العبث التمويني الذي كان سائد في المدينة الى المربع الاول يدفع اهالي الحي الى الذهاب الى السوق السوداء".

مناشدات

وناشد الاهالي خلال الوقفة محافظ تعز اليمنية نبيل شمسان وقيادة شركة الغاز بصافر الى وقف خطة التموين والزام مكتب الشركة بالعمل بخطة التموين المعيارية التي اعتمدت للحي 320 اسطوانة اسبوعيا قبل ان يتم التلاعب بها مؤخرا بخفض حصة الحي الى 275 اسطوانة في الاسبوع لدى وكيل الشركة سامي الابيض.

واتت وقفة اهالي حي المدينة القديمة في وقت تزايدت الدعوات للاحتجاجات عقب سقوط عدد من المربعات السكانيه والاحياء من كشوفات التموين.

ووفقا لمصادر مطلعة فان خطة التموين الجديدة اتت لتكريس العبث الذي بقي على مدى عقود وتخدم في المحصلة ملاك محطات تعبئة الاسطوانات التي تتحكم في تدفقات الغاز الى محافظة تعز وتعمل خارج اطر الجهات الرقابية وتتلاعب بصورة كبيرة بالكميات المنتجة من الغاز وتدير سوقا سوداء بتغذيتها طرمبات سوق سوداء في مناطق الشرعية، وتبيع غاز صافر بثلاثة اضعاف سعره الحقيقي.

وقوبلت خطة التموين الجديدة بانتقادات واسعة حتى في اوساط السلطة المحلية ومدراء عموم المديريات بسبب غياب الشمولية بالتموين وتركها لبؤر خالية من التموين.

وكانت شركة الغاز بصافر نفذت خطه تموين رفعت بموجبها احتياجات كل مناطق تعز وتضمنت تموين الخدمات والمطاعم بالغاز غير ان لوبي الفساد سعى جاهدا لإيقاف العمل بها وسط اتهامات لمدير مكتب المحافظ بتنفيذ اجندات تجار السوق السوداء والتغرير على المحافظ برفع مذكرة الى رئيس مجلس الوزراء بإيقاف خطة صافر واعداد خطه بديلة كارثية حرمت مديريات من حصص تموينة كبيرة والغت تموين الخدمات والمطاعم ودفعت اهالي مناطق بريف تعز الى اغلاق احدى محطات التعبئة كما دفعت بأهالي حي المدينة القديمة الى الخروج للمطالبة بالغاز المنزلي وفق معيار كثافة السكان والتنديد بحرمانهم من الغاز.

وقال محتجون إن أحد موظفي مكتب شركة الغاز يدعى نبيل المشرقي توعدهم خلال الوقفة بمعاقبتهم بخفض حصتهم كما توعد مسوق الغاز في الحي بتوقيفه واعتماد موزع اخر متهما اياه بتحريض المواطنين على قيادة المكتب وشركة الغاز بصافر.